

مذكرة تفاهم

بين

وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية

و الشبكة القانونية للنساء العربيات

عمّان - الأردن

٣ أيلول ٢٠٠٩

مذكرة تفاهم

وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية
و الشبكة القانونية للنساء العربيات

لقد تم الاتفاق على هذه المذكرة بين الطرفين التاليين:

الطرف الأول : وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ويمثلها معالي وزير العدل الأستاذ أيمن عودة.

الطرف الثاني : الشبكة القانونية للنساء العربيات/ مكتب الأردن وتمثلها رئيسة الهيئة الإدارية
القاضية إحسان بركات .

مقدمة :

حيث أن وزارة العدل الأردنية لها الدور الريادي في المساهمة في تهيئة بيئة قضائية وقانونية كفؤة وعادلة لحماية الحقوق وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية، ونشر الثقافة القانونية بين مختلف شرائح المجتمع وتوعيتهم بحقوقهم، وإرساء الرؤية العصرية لمفهوم التشريعات ومواثيق حماية واحترام حقوق الإنسان والأسرة.

وحيث أن الشبكة القانونية للنساء العربيات هي منظمة إقليمية غير حكومية وغير ربحية، تهدف إلى النهوض بالمرأة العربية العاملة في مجال المهن القانونية ورفع الكفاءات في المجال القانوني من خلال توفير منبر لتبادل الخبرات والتجارب ومناقشة التحديات والقضايا المشتركة، وتقديم التدريب المتخصص وبرامج التطوير المهني التي تهدف إلى رفع الوعي القانوني العام وتعزيز القدرات الاحترافية للنساء العربيات القانونيات على الوجه الذي يمكنهن من المشاركة الفعالة في بناء مجتمعاتهن .

وتنفيذاً لرؤيا الشبكة وترجمة لأهدافها التي لا تعكس اهتمامها في بحث قضايا المرأة القانونية فحسب، بل بذل المزيد من الجهود لترجمة الأهداف إلى مشاريع وبرامج عملية تساهم في تنفيذ رؤيتها بما ينسجم مع الأهداف الوطنية في مجال تعزيز التطوير القانوني وتعزيز احترام مبدأ سيادة القانون، تنفذ الشبكة مشروع " تعزيز قدرات الصياغة التشريعية " بتمويل من مؤسسة المستقبل .

يمكن الهدف من تنفيذ هذا المشروع في خلق مناخ ملائم وثقافة قانونية للتعرف بأصول العملية التشريعية وبناء القواعد القانونية وعلاقتها بتمكين مبدأ سيادة القانون، كما يهدف إلى رفع مستوى الصياغة في العملية التشريعية، من خلال تعزيز دور المختصين والمعنيين بهذا المجال، وزيادة الوعي حول الأسس السليمة للعملية التشريعية والرقابة على جودة التشريعات .

يستهدف المشروع المختصين بالعملية التشريعية والقانونيين وغير القانونيين المعنيين بها من قضاة ومحامين وأكاديميين وباحثين في مواضيع حقوق المرأة والقانون .

وفي ضوء التواصل بين وزارة العدل والشبكة القانونية حول محاور التعاون في مجال بناء القدرات العملية والمهنية القانونية بشكل عام، وبما يحقق الغاية من المشروع والمتمثلة بإعداد كوادر مؤهلة لتكون نواة للجنة قانونية مساندة لتقديم المساعدة القانونية في مجال صياغة التشريعات، والرقابة على جودة التشريعات، تأكدت رغبة الطرفين في تطوير وتنمية العلاقات التشاركية بينهما، وعليه تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها .

ثانياً: تتولى الشبكة تنفيذ المشروع على النحو التالي:

١ . إجراء مسح عام وشامل لواقع العملية التشريعية ضمن مراحلها الثلاث والاحتياجات التدريبية

للدوائر واللجان القانونية لدى الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالعملية

التشريعية يتبعها عملية تقييم للمشروع في مراحلها المتقدمة .

٢ . تطوير شراكة مع إحدى الجهات التي عملت في مجال إرساء أسس سليمة فيما يتعلق بأصول وآلية

صياغة التشريعات، من حيث توفير وإعداد أدلة تدريبية للصياغة التشريعية تتضمن إرشادات

واضحة ومحددة حول مسائل متنوعة تتعلق بالصياغة التشريعية، وكذلك توفير مدرّبين خبراء

ومواد تدريبية متخصصة في أساليب وأصول الصياغة التشريعية .

٣ . تنفيذ المشروع من خلال نشاطات متعددة تحدد وفقاً للغاية من النشاط والفئة المستهدفة، كزيادة

الوعي العام والثقافة القانونية حول الأسس السليمة في العملية التشريعية، من خلال عقد حلقات

مستديرة وجلسات توعوية متخصصة، بالإضافة إلى عقد ورشات تدريبية أساسية ومتقدمة

لبناء القدرات حول أصول وآلية صياغة التشريعات بشكل عام بما يهدف إلى تطوير مهارات

الصياغة التشريعية للقانونيين وغير القانونيين المعنيين بالعملية التشريعية .

٤ . توفير دليل إرشادي / تدريبي حول أساليب الصياغة التشريعية وتقييم التشريعات وذلك بالشراكة

مع معهد القانون في جامعة بيرزيت العربية وبالتعاون مع الجهات المختصة بالعملية التشريعية فيما

يتعلق بخصوصية المنظومة التشريعية الأردنية، وتزويد كافة الجهات المستهدفة به .

ثالثاً: تدعم وزارة العدل وتقدم الدعم الممكن بهدف تسهيل آلية تنفيذ الشبكة لأنشطة المشروع وتحقيق أهدافه، وذلك من خلال:

أ- رعاية الوزارة للأنشطة والبرامج التدريبية الخاصة بالمشروع، وتيسير التعاون بين الشبكة والوزارات والجهات الحكومية المعنية.

ب- تسمية الوزارة لمنسق من طرفها ليساعد في تطبيق الأنشطة حسبما تقتضيه الحاجة، ومتابعة سير المشروع بصورة عامة.

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ توقيع ممثلي الأطراف المخولين الواقع في ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٩، وتبقى نافذة حتى تاريخ ٣١ آب ٢٠١٠، ويمكن تمديدها و/أو تعديلها كلياً أو جزئياً باتفاق الطرفين.

الأيمن: عورة

وزير العدل

إحسان بركات

رئيسة الهيئة الإدارية

الشبكة القانونية للنساء العربيات